جبهة الحوار تؤكد وجود زعيمها في أنقرة

مصدر لـ (المدى) يرجّح تكليف المطلك بتسوية الخلافات مع تركيا

أشارت الأنباء إلى عودة صالح المطلك لمزاولة عمله نائباً لرئيس الحكومة لشؤون الخدمات، بعد انقطاع دام اكثر من 6 اشهر لوصفه رئيس الوزراء نوري المالكي بالدكتاتور . الأنباء لم تتوقف عند هذا الحد بل أكدت جبهة الحوار التي يتزعمها صالح المطلك قيام الاخير بزيارة الى تركيا لترطيب الأجواء بين بغداد وانقرة بعد تبادل الاتهامات بين مسؤولين عراقيين واتراك حول تدخل الاخيرة في الشأن الداخلي العراقي ولجوء طارق الهاشمي الى انقرة، الا ان النائبة ناهدة الدايني المنتمية الى جبهة الحوار بزعامة المطلك اكدت بان زيارته جاءت من اجل العلاج فقط .

□ بغداد / اياد التميمي

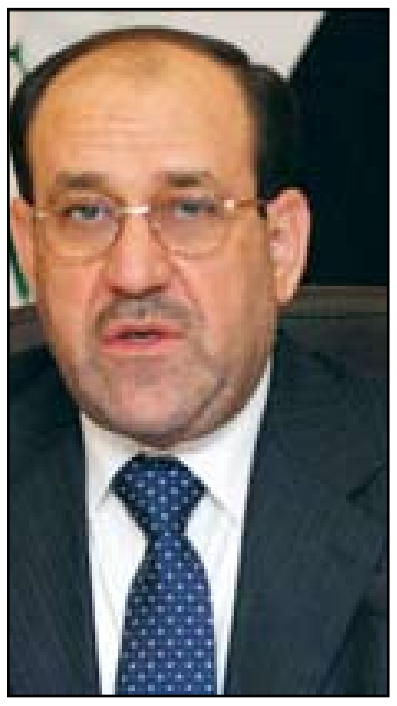

وعن انباء تكليف رئيس الحكومة نائبه المطلك للتحاور مع الجانب التركي لتسوية بعض الامور العالقة قالت الدايني ان "المطلك يشغل منصباً حكومياً رفيعاً ومن الطبيعي ان يقوم بزيارة بعض المسؤولين لتقريب وجهات النظر بين الدولتين" .

واضافت الدايني في تصريح للمدى امس ان "اغلب اعضاء جبهة الحوار لم يعلموا بزيارة المطلك للمالكي معتبرة زيارة زعيمها مفاجئة ولم يعلن عنها" .

واشارت الدايني إلى ان رئيس الوزراء "وعد المطلك بإعادته الى منصبه خلال الأسبوع الحالي" .

وقالت الديني "اننا لا نستبعد اي تسوية بملف نائب رئيس الوزراء لطالما ان الخلاف كان في وجهات النظر"، مشيرة الى "ان منصب المطلك جاء عبر التوافقات السياسية ولذا فإن عودته من نفس الباب ممكنة جدا ."

من جانبه اكد مصدر برلماني ان المطلك ذهب بتكليف رسمي من الحكومة العراقية لبحث الملفات العالقة بين بغداد وانقرة .

واضاف المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه في اتصال مع المدى امس ان المالكي والمطلك بحثا خلال لقائهما الاخير المستجدات السياسية ، خصوصا تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية .

واشار إلى ان "المطلك يزور تركيا حالياً والتقى وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في مقر وزارة الخارجية، وتمحور اللقاء حول العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك".

وأوضح المصدر ان "ائتلافاً مفاجئا سيعلن قريبا لدخول انتخابات مجالس المحافظات بقائمة موحدة، مشكلاً من قوى وشخصيات كانت بالأمس غير منسجمة"، مرجحا "ان يكون المطلك من ضمن الشخصيات المنتمية للائتلاف الجديد" .

الى ذلك أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون أكد الاسدي،أمس الجمعة، أن رئيس الحكومة نوري المالكي ونائبه لشؤون الخدمات صالح المطلك اتفقا خلال لقائهما الأخير على دعم مشروع الإصلاح الذي طرحه التحالف الوطني، واعتماد الحوار والدستور في حل المشاكل السياسية العالقة.

وقال خالد الأسدي "، إن "رئيس الحكومة نوري المالكي التقى مؤخرا نائبه لشؤون الخدمات صالح المطلك"، مبينا أن "الطرفين اتفقا على دعم مشروع الإصلاح الذي طرحه التحالف الوطني".

وأضاف الاسدي أن "الطرفين اتفقا ايضا خلال اللقاء على اعتماد الحوار والدستور في حل المشاكل السياسية العالقة في البلاد".

وأضاف أن "هناك كتلاً سياسية كثيرة توسطت لأجل عودة المطلك إلى العمل"، لافتا إلى أن "عودته إنما هي حل لمشكلة كانت قائمة وهي مشكلة سياسية، وحلت سياسياً، وعودته ربما ستكون في الاجتماع المقبل لمجلس الوزراء حيث سيعلن عن ذلك".

وفيما إذا كانت عودة المطلك جزءا من ورقة الإصلاح الخاصة بالتحالف الوطني أوضح قائلا "ربما تكون كذلك لان هذه الورقة إستراتيجية وتضع حلولا لكافة المشاكل التي تعاني منها الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣".

وكشفت مصادر سياسية مطلعة، في الـ٢٥ من تموز الحالي، أن رئيس الحكومة نوري المالكي التقى نائبه لشؤون الخدمات صالح المطلك لمناقشة الأوضاع السياسية في البلاد، لأول مرة منذ مطالبة رئيس الحكومة في شهر كانون الأول ٢٠١١، بسحب الثقة عن المطلك ومنعه من المشاركة في جلسات مجلس الوزراء.

وقدم رئيس الوزراء نوري المالكي في الـ١٧ من كانون الاول ٢٠١١، طلبا إلى مجلس النواب بسحب الثقة عن نائبه لشؤون الخدمات صالح المطلك، مشيراً إلى أن الأخير ليس أهلاً لشغل المنصب، بعد وصف المطلك في تصريحات سابقة له رئيس الوزراء نوري المالكي بأنه "أكبر دكتاتور" في العراق، وأكد صعوبة التعامل معه وتفرده باتخاذ القرارات.

واعتبر ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي، في ١٨ أيار ٢٠١٢ ، مبررات حجب الثقة عن نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك أزيلت بـ"اعترافه بذنبه"، لافتاً إلى أنه تم حل القضية سياسياً، فيما أكد أن المطلك سيستأنف حضور جلسات مجلس الوزراء.

فيما اعتبرت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي في ١٩ ايار ٢٠١٢ ، حديث ائتلاف دولة القانون عن تراجع واعتذار المطلك عن وصف رئيس الحكومة نوري المالكي بالدكتاتور عبارة عن "أضغاث أحلام"، في حين أكدت أن أسباب وصف المالكي بالدكتاتور مازالت قائمة، دعت الأخير إلى تطهير مكتبه وائتلافه من "النتوءات" التي تنشر دعايات كاذبة.

وكان ائتلاف دولة القانون أعلن، في ١٧ أيار ٢٠١٢ ، على لسان النائب ياسين مجيد أن رئيس الحكومة نوري المالكي وجه بسحب كتاب حجب الثقة عن نائبه لشؤون الخدمات صالح المطلك، الذي وصل إلى اللجنة القانونية البرلمانية في ١٨ كانون الأول ٢٠١١.

الكتلة البيضاء : قانون الأحزاب سيكشف مصادر التمويل الخارجية لها

□ بغداد / المدى

ذكرت الكتلة البيضاء النيابية، أمس الجمعة، ان هناك ضرورة ملحة لتشريع قانون الأحزاب كونه سيكشف التمويلات التي تتلقاها الأحزاب من الخارج وسيحد من التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للبلاد.

وقالت النائبة عن الكتلة عالية نصيف في بيان تلقت المدى على نسخة منه إن "قانون الاحزاب من القوانين المهمة ومن الأركان الأساسية للعملية السياسية والديمقراطية في العراق اذ بدأت الخلافات على تشريعه بين القوى السياسية بسبب رغبة بعض القوى على هيمنة أحزابها والإبقاء على نفسها في ممارسة العمل السياسي دون ان تفسح المجال للقوى الأخرى".

وأضافت ان" قانون الأحزاب تمت قراءته الأولى والثانية وقدمت الكثير من الملاحظات عليه اهمها القضاء على ظاهرة الدكاكين السياسية حيث نلاحظ وجود اكثر من ٣٠٠ حزب شاركوا في الانتخابات السابقة ، وهذا يعد فوضى سياسية لابد من تقنينها".

واقر مجلس الوزراء في شهر تموز/ يوليو من العام الماضي مسودة قانون الأحزاب، ومنحت المسودة حق الإشراف والمتابعة ومنح الإجازات للأحزاب لوزارة العدل الاتحادية حصرا.

وتركز مسودة القانون التي تقع بنحو ٤٧ مادة على الانظمة الداخلية للأحزاب وتنظيم العقوبات الجزائية على المخالفين منهم لأحكام القانون الامر الذي رفضه ممثلو الاحزاب والخبراء القانونيون ورأوا ضرورة ترك الامر للأحزاب ذاتها والاكتفاء بالأطر العامة.

وخلصت نصيف بالقول ان" الملاحظات الأخرى الخاصة بقانون الأحزاب تتعلق بمسألة التمويل ، حيث لا تريد الكثير من الأحزاب المتنفذة الكشف عن تمويلها لذا فهي تقف بالضد من إقراره كونه سيكشف التمويلات، مما سيحد من التدخلات الخارجية".

ولا يوجد في العراق قانوناً ينظم عمل الأحزاب، وشهد ما بعد العام ٢٠٠٣ تأسيس عدد كبير من الحركات والأحزاب شارك الكثير منها في الانتخابات.

وتشير الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من الدستور العراقي إلى "حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، وتكفل هذه المادة حق الانضمام إليها، ويتم تنظيم ذلك بقانون".

وكان من المفترض ان يتم تشريع قانون الأحزاب منذ الدورة الماضية إلا ان النسخة التي قدمت من قبل الحكومة لم تحظ برضا الكتل السياسية واعتبروها تقييدا كبيرا لهذه الأحزاب، فيما يقول رئيس الوزراء نوري المالكي إن احد نواقص بناء الدولة تتمثل بعدم تشريع قانون الأحزاب.

معلومات عن شن هجمات إرهابية نهاية الشهر

□ بغداد / المدى

كشف مصدر أمني، امس الجمعة، عن محاولة مجاميع مسلحة تنفيذ هجمات في نهاية الشهر الجاري في بغداد وعدد من محافظات البلاد، عازياً التشديد الامني إلى ورود معلومات استخباراتية تفيد بذلك.

وقال المصدر في حديث لـ"شفق نيوز" إن "معلومات استخباراتية وردت الى القوات الامنية تفيد بمحاولة مجاميع مسلحة شن هجمات تستهدف مؤسسات الدولة وتجمعات ذات كثافة سكانية قد تكون الاعنف منذ عام ٢٠٠٣ في بغداد وعدد من المحافظات نهاية الشهر الجاري". وأضاف المصدر أن "التشديد الامني الحاصل في المداخل والمخارج والشوارع الرئيسة في محافظة بغداد تأتي على خلفية تلك المعلومات"، مشيراً إلى أن "القوات الامنية تحاول تنفيذ عمليات استباقية لإعتقال تلك المجاميع والحيلولة دون تنفيذ تلك الهجمات". وشهدت العاصمة بغداد وعدد من محافظات البلاد سلسلة من الهجمات المسلحة والتفجيرات بالعبوات الناسفة والسيارات المفخخة، الاثنين الماضي، راح ضحيتها أكثر من ٣٠٠ شخص بين قتيل وجريح في يوم يعد الأكثر دموية منذ عامين.

وتبنى تنظيم القاعدة في بيان له نشرته مواقع الكترونية ، هجمات يوم الاثنين الماضي وأنها "جاءت تنفيذاً لتوجيه الشيخ المجاهد أبي بكر البغدادي أمير المؤمنين في دولة العراق الإسلامية، واستجابة لندائه في إعلان خطة (هدم الأسوار).

نائب: الفساد المالي والإداري وراء حريق مستشفى الزعفرانية

□ بغداد / المدى

أعتبر نائب عن كتلة الأحرار النيابية، أن هناك فسادا ماليا وإداريا تسبب باندلاع الحريق في مستشفى الزعفرانية العام، مطالبا بفتح تحقيق موسع لمعرفة أسبابه.

وقال النائب رياض غالي الساعدي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الحريق الذي اندلع، أول من أمس، في مستشفى الزعفرانية العام سببه الفساد المالي والإداري".

وطالب الساعدي "بفتح تحقيق موسع في أسباب اندلاع الحريق".

وكان مصدر صحي قال في حديث سابق لـ"السومرية نيوز"، إن حريقا اندلع، أول من أمس، في مستشفى الزعفرانية العام، في منطقة الزعفرانية، شمال بغداد، مشيرا إلى أن سيارات الدفاع المدني تمكنت من إخماد الحريق.

وشهدت بغداد في (٢٠ حزيران الماضي)، اندلاع حريق كبير في مرآب مجمع مدينة الطب، وسط بغداد، دون معرفة أسبابه، كما أعلنت مديرية الدفاع المدني، في (٢٦ حزيران الحالي)، عن اندلاع حريق في مبنى نقابة الصحفيين وسط بغداد، مؤكدة نجاحها في إخماده دون حدوث خسائر بشرية.

المساءلة والعدالة النيابية مجمدة لعدم انتخاب الرئيس ونائبه

□ بغداد/المدى

قال رئيس لجنة المساءلة والعدالة النيابية بان الهيئة لا تستطيع ان تمارس عملها بسبب عدم انتخاب رئيس ونائب لها، فيما كانت الهيئة السباعية للهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة ناشدت رئاسة مجلس النواب بحسم قضية رئاستها بعد مضي ٧٠ يوما من اختيار أعضائها. وأكد رئيس لجنة المساءلة والعدالة النيابية قيس شذر امس الجمعة إن "اللجنة السباعية لهيئة المساءلة والعدالة تم ترشيحها من قبل مجلس الوزراء وتم التصويت عليها من مجلس النواب وتم مصادقتها من قبل هيئة الرئاسة يعني رسميا لدينا هيئة المساءلة والعدالة متكاملة بأعضائها السبعة" إلا أن "المشكلة تكمن بأن الهيئة لا تستطيع ان تمارس أعمالها دون أن تنتخب رئيسا ونائبا له من ضمن أعضائها التسعة وهذا الأمر لم يحصل إلى الآن"،عازيا أسباب ذلك "الخلافات السياسية على منصب رئاسة الهيئة ونائبه "، مبينا أن "قانون المساءلة والعدالة واضح بهذا الأمر فان رئيس الهيئة يتمتع بصوت واحد فقط في الهيئة لذلك نعتقد أن الرئيس والنائب والأعضاء الآخرين هم بنفس المميزات والمستوى".

وأضاف الشذر "أما إذا كنا نسير باتجاه المحاصصة ومن حصة من هذه الدرجة فإننا نختلف في هذا الأمر بسبب المواطنين الذين تعطلت مصالحهم المتعلقة برواتب المواطنين المشمولين بهيئة المساءلة والعدالة ويتعلق بإعادة قسم منهم إلى وظائفهم". وتأمل من الكتل السياسية أن "تتوافق مع هذا الأمر بأسرع ما يمكن وإذا كانت لديها خلافات وتسويات فدعهم يسوون أمرهم في الهيئات المقبلة ومنها هيئة المساءلة والعدالة".وكانت الهيئة السباعية للهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة ناشدت رئاسة مجلس النواب بحسم قضية رئاستها بعد مضي ٧٠ يوما من اختيار اعضائها.

ووجهت الهيئة ، كتاباً رسمياً الى رئاسة مجلس النواب ورؤساء الكتل السياسية وتلقت "المدى" نسخة منه، جاء فيها انه" استنادا لأحكام المادة ثانياً الفقرة سادساً من قانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٨ .

ونتيجة لتشكيل الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة المتكونة من سبعة أعضاء والتصويت عليهم في مجلس النواب وصدور مرسوم جمهوري فيهم ولكون اختيار رئيس الهيئة خاضعاً للتوافقات السياسية ولمضي أكثر من ٧٠ يوماً على تشكيلها وإن سبب تأخير تشكيلها يؤدي الى تعطيل أعمالها وقراراتها المنصوص عليها في القانون ، لأجله نناشدكم بالإسراع في حسم رئاستها".

وقالت عضو البرلمان عن القائمة العراقية نورة البجاري لـ" البغدادية نيوز" "على الرغم من تشكيل هذه الهيئة ، الا ان الجميع يعلم بان انهاء موضوع المساءلة والعدالة واحدة من بين اهم المطالب التي تضمنته مطالب الكتل وستكون موجودة أيضا ضمن ورقة الإصلاح".

وتوقعت البجاري "عدم النظر في موضوع تشكيل رئاسة للهيئة لحين حسم موضوع ورقة الإصلاحات.

البيشمركة تنفي الاشتباك مع الجيش العراقي قرب الحدود السورية

□ أربيل / المدى

نفت وزارة البيشمركة في إقليم كردستان ، أمس، الأنباء التي تحدثت عن اشتباك مع الجيش في مناطق حدودية مع سوريا، لكنها أكدت أن قواتها منعت قوات الجيش من التمركز في تلك المناطق.

وقال الأمين العام لوزارة البيشمركة جبار ياور في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "قوات من اللواء الثامن التابع لوزارة البيشمركة المتركزة في مناطق خابور وزمار على الحدود العراقية السورية منعت قوات من الجيش من التمركز في هذه المنطقة، من دون حدوث أي اشتباك بين القوتين". وكان وكيل وزارة البيشمركة اللواء أنور الحاج عثمان أعلن، في وقت سابق أمس، أن لواءين من الجيش العراقي هاجما قوات اللواء الثامن التابع لوزارة البيشمركة التي تتمركز في مناطق خابور وزمار على الحدود العراقية السورية. وكان رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني حذر، في (١٤ تموز الحالي) من وجود تحركات عسكرية لوحدات من الجيش تجاه مدن إقليم كردستان، فيما اعتبر نائب رئيس كتلة التحالف الكردستاني في مجلس النواب محسن السعدون، في (١٦ تموز ٢٠١٢)، أن تحريك القطعات العسكرية من منطقة إلى أخرى لا يشكل تهديداً للتحالف، مؤكداً في الوقت نفسه أن حل القضايا الخلافية سيتم في إطار الدستور. واتهمت لجنة البيشمركة في برلمان إقليم كردستان في (٢٢ تموز ٢٠١٢)، الحكومة الاتحادية بـ"التنصل من تسليح قوات حرس الإقليم لأسباب سياسية"، معتبرة أنها "تهربت" من التزاماتها الدستورية تجاه قوة وطنية ساهمت مساهمة فاعلة في "إسقاط الدكتاتورية".

وأكدت وزارة البيشمركة، في (١٨ تموز ٢٠١٢)، أن حكومة الإقليم ستضطر لتوقيع عقد للتسلح في حال امتناع الحكومة المركزية عن تسليح قواتها، وأشارت إلى أن المشاكل العالقة بين أربيل وبغداد تنذر بـ"مخاطر كبيرة"، فيما وصف النائب حسين الأسدي عن ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الحكومة نوري المالكي، في (١٩ تموز ٢٠١٢)، محاولات الإقليم بتسليح قوات البيشمركة "بالسابقة الخطيرة"، معتبراً الأمر تمهيداً لإنشاء دولة كردية، فيما شدد على ضرورة أن يكون التسليح من اختصاص الحكومة الاتحادية. وكانت وزارة البيشمركة أكدت، في (١٦ تموز ٢٠١٢)، أن هناك اتفاقاً سابقاً مع بغداد يقضي بتسليح قواتها بمستوى نظيرتها في المركز، في حين نفت وجود اعتراضات على تسليح الجيش العراقي، ولفتت إلى أن رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني طالب أن يتم ذلك وفق المادتين ٩ و٦١ من الدستور العراقي، لكن النائب عن ائتلاف دولة القانون محمد الصيهود اعتبر أن إقليم كردستان يهدف إلى لفت انتباه الدول المصنعة للأسلحة من خلال إظهار مخاوفه تجاه الجيش العراقي، مؤكداً أن الأخير لا يفكر بضرب الكرد وإنما وجوده يصب في صالح العرب والكرد والتركمان.

وكان رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي شدد، في (١٥ تموز الحالي)على ضرورة أن تكون سياسة التسليح في العراق اتحادية وفق ما تحدده الحكومة المركزية من أولويات، كما أكد قائد القيادة المركزية للقوات الأميركية في المنطقة الوسطى ضرورة إشراف الحكومة المركزية على ملف التسليح في البلاد.

يشار إلى أن رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، أكد في نيسان الماضي، أنه أبلغ الإدارة الأميركية بعدم قبول الكرد تسليم طائرات F١٦ المقاتلة إلى العراق ما دام رئيس الوزراء نوري المالكي يشغل منصبه في البلاد.

وتشهد العلاقات بين بغداد وأربيل أزمة مزمنة تفاقمت منذ أشهر عندما وجه رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني، انتقادات لاذعة وعنيفة إلى رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي، تضمنت اتهامه بـ"الدكتاتورية"، قبل أن ينضم إلى الجهود الرامية لسحب الثقة من المالكي، بالتعاون مع القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، ومجموعة من النواب المستقلين، والتيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر وقد تراجع التيار عن موقفه فيما بعد.